المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية – جامعة سيدي بلعباس
ISNN : 2170-0060 EISSN : 2602-523X
المجلد 18 -- العدد 01 -- جوان 2026 ص 109 - 131

مفارقات الحصيلة العملياتية في الأرشيف العسكري الفرنسي: قراءة رقمية لعملية الحزام (Courroie) بالولاية الرابعة، 1959

Operational Outcome Paradoxes in the French Military Archives: A Digital Reading of Operation Courroie in Wilaya IV, 1959

بن عزوز عبد الكريم abdelkarim.benazouz@ensb.dz	التاريخ المعاصر	المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة/ الجزائر

DOI :

الإرسال: 2026/03/20 **القبول**: 2026/05/31 **النشر**: 2026/06/20

ملخص:

تعالج هذه الدراسة إشكالية قراءة الأرشيف العسكري الكولونيالي المتعلق بالثورة الجزائرية من خلال مقاربة تجمع بين النقد التاريخي التقليدي وأدوات التحليل الرقمي. وتركز على تقارير الجيش الفرنسي الخاصة بعملية "الحزام" (Opération Courroie) التي نُفذت في الولاية الرابعة سنة 1959 في إطار مخطط شال العسكري. وتعتمد الدراسة على تحليل عينة من الوثائق العسكرية التي تتضمن جداول إحصائية حول الخسائر البشرية والأسلحة المصادرة والبنية التنظيمية المستهدفة، حيث خضعت هذه البيانات لعمليات رقمنة ومعالجة كمية بهدف اختبار مدى اتساق المؤشرات الواردة في التقارير العملياتية. وتُظهر النتائج وجود مفارقة رقمية بين عدد الخسائر البشرية المسجلة وعدد الأسلحة المصادرة خلال العملية، مما يثير تساؤلات حول طبيعة التصنيفات العسكرية المستخدمة في احتساب الحصائل. كما تكشف الدراسة حدود القدرة العسكرية الفرنسية على فرض سيطرة كاملة على المجال الجبلي رغم الجهد الهندسي المبذول في فتح المسالك وتأهيلها.

كلمات مفتاحية: الأرشيف الفرنسي؛ مخطط شال؛ التاريخ الرقمي؛ الثورة الجزائرية؛ الولاية الرابعة.

Abstract:

This study examines the problem of interpreting the colonial military archives related to the Algerian War of Independence through an approach that combines traditional historical criticism with digital analytical tools. It focuses on French military reports concerning Operation Courroie (“the Belt”), conducted in Wilaya IV in 1959 as part of the Challe Plan. The study is based on the analysis of a sample of military documents containing statistical tables on human losses, seized weapons, and targeted organizational structures. These data were digitized and subjected to quantitative processing in order to test the internal consistency of the indicators

reported in the operational reports. The findings reveal a numerical discrepancy between the number of recorded casualties and the number of weapons captured during the operation, raising methodological questions about the military classifications used in calculating operational outcomes. The study also highlights the limits of French military capacity to impose full control over the mountainous terrain, despite the extensive engineering effort invested in opening and upgrading mountain tracks

.**Keywords :** French archives; Challe Plan; digital history; Algerian Revolution; Wilaya IV

مقدمة:

في السادس من جويلية 1959 رفع ضباط الجيش الفرنسي تقريراً عملياتياً يلخص نتائج عملية الحزام (Opération Courroie) في الولاية الرابعة التاريخية، كُتب التقرير بلغة عسكرية تقنية مدعومة بجداول إحصائية توحي للوهلة الأولى، بأنها مجرد حصيلة موضوعية لعملية ناجحة، غير أن هذه الأرقام تكشف مفارقة لافتة، إذ يسجل التقرير تحييد أكثر من ألفي شخص خلال العملية، في حين لا يتجاوز عدد الأسلحة المصادرة بضع مئات فقط، وهو ما يثير تساؤلات حول طبيعة هذه الحصيلة العملياتية ودلالاتها الفعلية.

فالأرشيف العسكري الاستعماري لم يكن مجرد سجل محايد للوقائع، بل كان جزءاً من جهاز إداري يسعى إلى إنتاج سردية رسمية تُبرز التفوق العسكري، غير أن قراءة هذه الوثائق قراءة نقدية تكشف أن الأرقام الواردة فيها قد تعكس في بنيتها الإحصائية، فجوة محتملة بين الخطاب العملياتي المعلن والواقع الميداني الذي عرفته مناطق الولاية الرابعة خلال تنفيذ مخطط شال سنة 1959.

لا تهدف هذه الدراسة إلى بحث قضايا التحول الرقمي للأرشيف أو تحليل أنظمة الوصف الأرشيفي والمعايير الدولية المنظمة له، وإنما تنطلق من توظيف محدود لأدوات رقمية مساعدة في استخراج المعطيات الكمية واللغوية من وثيقة أرشيفية عسكرية فرنسية، بغرض إعادة قراءتها قراءة نقدية ضمن إطار البحث التاريخي. وعليه فإن المقاربة الرقمية المعتمدة هنا تندرج ضمن توظيف التقنيات الرقمية في خدمة التحليل التاريخي، وليس ضمن دراسة البنى التقنية أو التنظيمية للمؤسسات الأرشيفية الرقمية.

انطلاقاً من ذلك، تحاول هذه الدراسة الإجابة عن سؤال مركزي: ماذا تقول الأرقام الواردة في التقارير العسكرية الفرنسية نفسها عن نتائج عملية الحزام في الولاية الرابعة

سنة 1959؟ وهل تعكس هذه الأرقام فعلاً صورة "النجاح العملياتي" التي سعت القيادة الفرنسية إلى ترسيخها، أم أنها تكشف، عند إخضاعها للتحليل الكمي والمقارنة المنهجية، مفارقات بنيوية تسمح بإعادة قراءة طبيعة تلك العمليات ومآلاتها؟

إن الإجابة عن هذا السؤال لا تقوم على استبدال سردية تاريخية بأخرى، بل على إعادة قراءة الأرشيف ذاته بأدوات تحليلية تسمح باستنطاق المعطيات التي سجلها الجيش الفرنسي نفسه، فالمقاربة الكمية للوثائق العسكرية تمكّن من تحويل الأرشيف من نص أحادي الصوت إلى مادة تحليلية تفتح المجال لفهم أعمق لطبيعة المواجهة بين الاستراتيجية العسكرية الاستعمارية والدينامية التنظيمية للثورة الجزائرية في إحدى أكثر مراحلها حساسية.

ولا يتمثل هدف هذه المقاربة في استبدال دور المؤرخ بالأدوات الرقمية، بل في توظيف هذه الأدوات لتوسيع مجال النقد التاريخي وتعزيز القدرة على تحليل المعطيات الأرشيفية، فالأرقام التي وُضعت في الأصل لإثبات نجاح العمليات العسكرية قد تتحول، عند تحليلها في سياقها الزمني والمكاني، إلى مدخل لفهم حدود الاستراتيجية الاستعمارية وفعاليتها في مواجهة حركة تحرر وطني استطاعت، رغم الضغوط العسكرية المكثفة، الحفاظ على بنيتها التنظيمية واستمرارية نشاطها الميداني. وبهذا المعنى، يتحول الأرشيف من سردية أحادية الجانب إلى مادة إحصائية قابلة للتحليل النقدي تسهم في تطوير قراءة تاريخية أكثر توازناً للأحداث.

1- الأرشيف العسكري لعملية الحزام في الولاية الرابعة:

1.1 عملية الحزام في سياق مخطط شال:

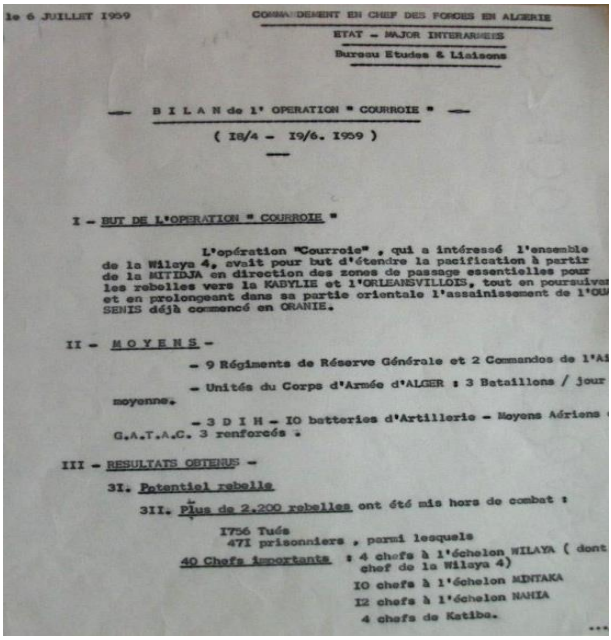
تندرج عملية الحزام (Opération Courroie) ضمن العمليات العسكرية الفرنسية الكبرى التي نُفذت سنة 1959 في إطار ما عُرف بمخطط شال، وهي الاستراتيجية العسكرية التي اعتمدتها القيادة الفرنسية خلال المرحلة الأخيرة من الثورة بهدف تقليص القدرة القتالية لجيش التحرير الوطني عبر عمليات تمشيط واسعة النطاق واستهداف البنية التنظيمية للوحدات الثورية(Harbi & Meynier, 2004, pp. 95-98)، وقد استهدفت عملية الحزام المجال الجغرافي للولاية الرابعة التاريخية(Teguia, 2002, p. 14)، ولا سيما

المناطق الجبلية الممتدة بين الونشريس والأصنام والمدية، وهي مناطق كانت تمثل فضاءً استراتيجياً لنشاط وحدات جيش التحرير الوطني ومسارات تحركها (Jauffret & Vaisse, 2001, p. 158).

وتشير الوثائق العسكرية الفرنسية إلى أن الهدف الرئيسي للعملية تمثل في توسيع نطاق ما كانت القيادة الفرنسية تسميه «سياسة التهدئة» انطلاقاً من سهل متيجة نحو المناطق الجبلية التي كانت تُعد مناطق عبور رئيسية لوحدات جيش التحرير (SHD, 1H 2753, dossier 3, 1959)، كما هدفت العملية إلى تفكيك الشبكات التنظيمية لجيش التحرير الوطني عبر الجمع بين العمليات القتالية المباشرة، وتكثيف الانتشار العسكري، وشق الطرق والمسالك العسكرية، إضافة إلى العمل الاستخباراتي ومحاولة عزل الوحدات المقاتلة عن بيئتها الاجتماعية.(Épezy & Façon, 1995, p. 68).

العملية اعتمدت على تعبئة قوة عسكرية كبيرة ضمت وحدات من المظليين والفيلق الأجنبي ووحدات المدفعية، مدعومة بوسائل جوية وقوات الاحتياط العام (زديرة, 2011) ، وهو ما يعكس الطابع الواسع لهذه العملية ضمن سلسلة العمليات التي نفذت في إطار مخطط شال(Challe, 1968, p. 108)، ويظهر هذا التوجه بوضوح في التقرير العملياتي الفرنسي الذي يعرض أهداف العملية ووسائلها العسكرية، كما يوضح طبيعة الانتشار الميداني للقوات الفرنسية خلال فترة العمليات (Balazuc, 2015, p. 318).

الصورة 1: الصفحة الأولى من التقرير الفرنسي حول عملية الحزام في الولاية الرابعة (6 جويلية 1959).



le 6 JUILLET 1959

COMMANDEMENT EN CHEF DES FORCES EN ALGERIE
ETAT – MAJOR INTERARMEES
Bureau Etudes & Liaisons

— B I L A N de l' OPERATION " COURROIE " —

(I8/4 – I9/6. I959)

I – BUT DE L'OPERATION " COURROIE "

L'opération "Courroie" , qui a intéressé l'ensemble de la Wilaya 4, avait pour but d'étendre la pacification à partir de la MITIDJA en direction des zones de passage essentielles pour les rebelles vers la KABYLIE et l'ORLEANSVILLOIS, tout en poursuivant et en prolongeant dans sa partie orientale l'assainissement de l'OU SENIS déjà commencé en ORANIE.

II – M O Y E N S –

– 9 Régiments de Réserve Générale et 2 Commandos de l'Al

– Unités du Corps d'Armée d'ALGER : 3 Bataillons / jour moyenne.

– 3 D I M – IO batteries d'Artillerie – Moyens Aériens G.A.T.A.C. 3 renforcés .

III – RESULTATS OBTENUS –

3I. Potentiel rebelle

3II. Plus de 2.200 rebelles ont été mis hors de combat :

I756 Tués
47I prisonniers , parmi lesquels
40 Chefs importants : 4 chefs à l'échelon WILAYA (dont chef de la Wilaya 4)
IO chefs à l'échelon MINTAKA
I2 chefs à l'échelon NAHIA
4 chefs de Katiba.

...

المصدر: - Service Historique de la Défense (SHD), 1H 2753, Dossier 3, Opération Couronne (Action Numéro 1 A 6) Opération Courroie (Ouarsenis) Combinée à L'opération « Couronne », Bilan de L'opération Courroie (18 Avril–19 Juin 1959, P1.

2.1 الوثيقة الأرشيفية موضوع الدراسة:

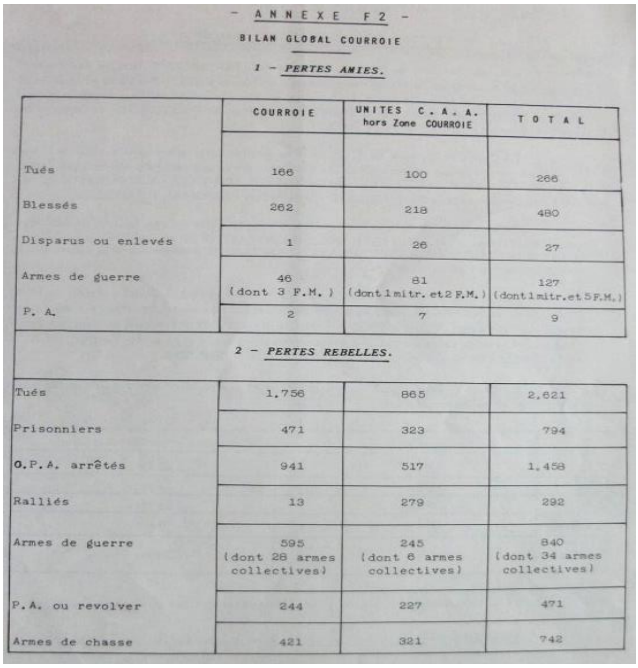
تعتمد هذه الدراسة أساساً على تقرير عملياتي عسكري فرنسي يتعلق بنتائج عملية الحزام في الولاية الرابعة، وهو تقرير أُعد داخل جهاز القيادة العسكرية الفرنسية ورفع إلى القيادة العليا للقوات الفرنسية في الجزائر، وقد صدر هذا التقرير بتاريخ 6 جويلية 1959 عن هيئة الأركان المشتركة للقوات الفرنسية في الجزائر، ويتضمن عرضاً مفصلاً لأهداف العملية ووسائلها العسكرية، إضافة إلى حصيلة العمليات التي نفذت بين 18 أفريل و19 جوان 1959.

وتكمن أهمية هذه الوثيقة في كونها وثيقة إدارية داخلية أُعدت في إطار التقييم العملياتي للقيادة العسكرية الفرنسية، وهو ما يمنحها قيمة تحليلية خاصة، فالوثيقة لم تُكتب لأغراض السرد التاريخي أو الدعاية الإعلامية المباشرة، بل كأداة لتقديم حصيلة

العمليات العسكرية إلى مستويات القيادة المختلفة، ويظهر ذلك في بنيتها التقنية التي تتضمن أقساماً محددة مثل أهداف العملية، والوسائل العسكرية المستخدمة، وسير العمليات، ثم الحصيلة النهائية للخسائر البشرية والمادية.

ويعرض التقرير في قسم خاص النتائج التي اعتبرتها القيادة العسكرية الفرنسية مؤشراً على نجاح العملية، كما يتضمن جداول إحصائية مفصلة حول الأسلحة المصادرة والخسائر البشرية للطرفين، وهي الجداول التي تشكل الأساس الكمي للتحليل الذي تتبناه هذه الدراسة، ويظهر نموذج من هذه الجداول الإحصائية في الملحق الخاص بحصيلة الخسائر الذي يقدمه التقرير (انظر الصورة 2).

الصورة 2: الملحق الثاني من التقرير الفرنسي. يمثل الحصيلة الإحصائية للخسائر البشرية والأسلحة المصادرة خلال عملية الحزام.



- ANNEXE F 2 -

BILAN GLOBAL COURROIE

1 - PERTES AMIES.

	COURROIE	UNITES C.A.A. hors Zone COURROIE	TOTAL
Tués	166	100	266
Blessés	262	218	480
Disparus ou enlevés	1	26	27
Armes de guerre	46 (dont 3 F.M.)	81 (dont 1 mitr. et 2 F.M.)	127 (dont 1 mitr. et 5 F.M.)
P. A.	2	7	9

2 - PERTES REBELLES.

Tués	1.756	865	2.621
Prisonniers	471	323	794
O.P.A. arrêtés	941	517	1.458
Ralliés	13	279	292
Armes de guerre	595 (dont 28 armes collectives)	245 (dont 6 armes collectives)	840 (dont 34 armes collectives)
P.A. ou revolver	244	227	471
Armes de chasse	421	321	742

المصدر: - Service Historique de la Défense (SHD), 1H 2753, Dossier 3, Opération «Couronne» (Action Numéro 1 A 6), Annexe F2 Bilan Global Courroie, P69.

3.1 خصائص الأرشيف العسكري الفرنسي:

لا تقتصر أهمية هذا الأرشيف على المعطيات الرقمية التي يقدمها، بل تمتد أيضاً إلى بنيته اللغوية والإدارية، فالوثيقة مكتوبة بلغة عسكرية تقنية تعتمد تصنيفات دقيقة مثل «الخسائر البشرية»، و«الأسلحة المسترجعة»، و«تدمير البنية التحتية»، وهي تصنيفات تعكس طريقة إدراك المؤسسة العسكرية الفرنسية لطبيعة الصراع في الجزائر، كما تعتمد الوثيقة على تنظيم إحصائي صارم يقوم على الجداول والملحقات الرقمية التي تهدف إلى تقديم صورة كمية عن نتائج العمليات.

وتكشف هذه الجداول عن منطق خاص في تمثيل النتائج العسكرية، إذ تضع الخسائر البشرية والأسلحة المصادرة ضمن إطار حسابي يهدف إلى قياس ما تسميه الوثيقة «تدمير القدرة القتالية للعدو»، غير أن هذا التنظيم الإحصائي لا يعني بالضرورة أن الأرقام الواردة في الوثيقة تعكس الواقع الميداني بصورة مباشرة، بل ينبغي فهمها في إطار السياق الإداري والعسكري الذي أُنتجت فيه هذه التقارير.

ومن هذا المنطلق، يشكل الأرشيف العسكري لعملية الحزام قاعدة الوثائق التي تنطلق منها هذه الدراسة، ليس فقط من أجل استخراج المؤشرات الرقمية المتعلقة بالعملية، بل أيضاً من أجل مساءلة منطق إنتاج هذه الأرقام نفسها، وفحص مدى اتساقها الداخلي، وما إذا كانت تعكس واقعاً ميدانياً متماسكاً أم أنها كانت جزءاً من سردية عملياتية صاغتها القيادة العسكرية الفرنسية لتأكيد فعالية استراتيجيتها العسكرية في تلك المرحلة من الحرب.

2- المنهج الرقمي في تحليل التقارير العسكرية

1.2 رقمنة الوثيقة الأرشيفية :

يندرج هذا العمل ضمن المقاربات الحديثة في مجال التاريخ الرقمي(Digital History) ، وهي مقاربات تسعى إلى توظيف الأدوات الرقمية في تحليل الوثائق التاريخية واستخراج المعطيات الكامنة فيها، فبدلاً من الاقتصار على القراءة التقليدية للوثيقة، تسمح الأدوات الرقمية بتحويل الأرشيف الورقي إلى بيانات قابلة للمعالجة والتحليل، وهو ما يفتح آفاقاً جديدة أمام دراسة الوثائق العسكرية ذات الطابع الإحصائي.

في هذا الإطار، اعتمدت الدراسة على تحويل الوثيقة الأرشيفية الخاصة بعملية الحزام إلى نص رقمي باستخدام تقنية التعرف الضوئي على الحروف (Optical Character Recognition – OCR) ، وتتيح هذه التقنية تحويل الصور الممسوحة ضوئياً للوثائق المكتوبة بالآلة الكاتبة إلى نصوص قابلة للبحث والمعالجة (Cohen & Rosenzweig, 2006, Putting the Digital to Work) ، وقد مكّن ذلك من تحويل التقرير العملياتي الفرنسي من صور أرشيفية ثابتة إلى مادة نصية قابلة للفحص والتحليل.

وتكتسب هذه الخطوة أهمية خاصة في التعامل مع الأرشيف العسكري الفرنسي، حيث إن معظم التقارير العملياتية كُتبت بالآلة الكاتبة وتتضمن جداول إحصائية معقدة تتعلق بالخسائر البشرية والأسلحة المصادرة وسير العمليات، ومن خلال تحويل هذه الوثائق إلى نصوص رقمية أصبح من الممكن استخراج المعطيات الواردة فيها وتنظيمها في شكل بيانات قابلة للتحليل الكمي.(Gelman & Hill, 2007, pp. 128-135)

2.2 استخراج البيانات من التقرير العسكري:

بعد رقمنة الوثائق الأرشيفية المعنية، جرى استخراج المعطيات الإحصائية الواردة في التقرير العملياتي لعملية الحزام، ولا سيما البيانات المتعلقة بالخسائر البشرية في صفوف جيش التحرير الوطني، وعدد الأسرى، والعناصر التنظيمية المعتقلة، إضافة إلى الأسلحة المصادرة خلال العمليات.

وقد تطلبت هذه المرحلة إعادة تنظيم البيانات الواردة في الجداول العسكرية المرفقة بالتقرير، وذلك عبر تحويلها من جداول أرشيفية غير مهيكلة إلى جداول تحليلية قابلة للمقارنة، وتسمح هذه العملية بإعادة ترتيب المعلومات التي يقدمها التقرير وفق مؤشرات كمية واضحة، مثل مقارنة عدد الخسائر البشرية بعدد الأسلحة المصادرة، أو تحليل توزيع الحصيلة العملياتية بين منطقة العمليات الأساسية والمناطق المجاورة.

ومن خلال هذا التنظيم الرقمي للبيانات أصبح من الممكن التعامل مع الأرقام الواردة في الوثيقة بوصفها قاعدة بيانات تاريخية مصغرة يمكن تحليلها ومقارنتها، بدلاً من بقائها مجرد معطيات متناثرة داخل النص العسكري.(Scott, 1998, p. 24-33)

3.2 التحقق البشري والسياقي للمعطيات(Human-in-the-Loop) :

على الرغم من أهمية الأدوات الرقمية في استخراج البيانات من الوثائق الأرشيفية، فإن تحليل الوثائق العسكرية يظل مرتبطاً بضرورة التحقق البشري والسياقي للمعطيات المستخرجة(Hudson & Ishizu, 2017, p. 121)، ولهذا اعتمدت الدراسة مقاربة تقوم على مبدأ التحقق البشري داخل الحلقة التحليلية(Human-in-the-Loop) ، وهو مبدأ يقوم على دمج قدرات المعالجة الآلية مع القراءة النقدية للباحث.

فالأرشيف العسكري الاستعماري مكتوب بلغة إدارية وعسكرية تقنية تتضمن مصطلحات خاصة بالسياق الاستعماري والحرب غير النظامية، مثل تصنيفات «المتمردين» أو «العناصر التنظيمية» أو «سياسة التهدئة». ولهذا فإن تحليل هذه الوثائق لا يمكن أن يعتمد على المعالجة الآلية وحدها، بل يتطلب قراءة سياقية تسمح بفهم دلالات هذه المصطلحات في إطارها التاريخي.

وفي هذا السياق، سمحت أدوات المعالجة الآلية للنصوص (NLP) بتحديد المصطلحات العسكرية المتكررة داخل التقرير، غير أن تفسير هذه المصطلحات ظل مرتبطاً بالتدخل النقدي للباحث الذي يضعها في سياقها التاريخي والسياسي، ويهدف هذا التفاعل بين التحليل الرقمي والقراءة التاريخية إلى ضمان دقة النتائج، وتجنب الانزلاق نحو قراءة تقنية معزولة عن سياقها التاريخي.

ومن ثم، لا تسعى هذه الدراسة إلى استبدال دور المؤرخ بالأدوات الرقمية، بل إلى استخدام هذه الأدوات بوصفها وسائل مساعدة تسمح بتنظيم البيانات الأرشيفية وتحليلها بصورة أكثر دقة. فالمقاربة الرقمية هنا لا تحل محل النقد التاريخي، بل تعزز قدرته على استنطاق الوثائق واكتشاف الأنماط الكامنة في معطياتها الإحصائية.

4.2 حدود المقاربة الرقمية في تحليل الأرشيف العسكري:

على الرغم من الإمكانات التي توفرها الأدوات الرقمية في معالجة الوثائق الأرشيفية واستخراج المعطيات الكمية منها، فإن استخدام هذه الأدوات في البحث التاريخي يظل مرتبطاً بعدد من القيود المنهجية، فالتقنيات الرقمية، مثل التعرف الضوئي على الحروف

(OCR)أو أدوات المعالجة الآلية للنصوص(NLP) ، تعتمد أساساً على جودة الوثيقة الأصلية، وهو ما قد يؤثر على دقة النتائج في حالة الوثائق القديمة أو ذات الطباعة غير المنتظمة، كما هو الحال في كثير من التقارير العسكرية الفرنسية المكتوبة بالآلة الكاتبة.

كما أن تحويل الوثيقة إلى بيانات رقمية لا يلغي الإشكالية الأساسية المرتبطة بطبيعة الأرشيف نفسه، فالتقارير العسكرية لا تمثل سجلاً محايداً للأحداث، بل هي نتاج جهاز إداري وعسكري يسعى إلى تصنيف الواقع الميداني وفق معايير عملياتية محددة، ولهذا فإن المعالجة الرقمية للأرقام الواردة في هذه الوثائق لا يمكن أن تُفهم بمعزل عن السياق المؤسسي والسياسي الذي أُنتجت فيه.

وبالتالي، فإن المقاربة الرقمية المعتمدة في هذه الدراسة لا تهدف إلى تقديم قراءة إحصائية مجردة للوثائق العسكرية، بل إلى توظيف الأدوات الرقمية بوصفها وسائل مساعدة في تحليل الأرشيف وفحص اتساق معطياته الداخلية (Desrosières, 1998, pp. 324–331). وانطلاقًا من هذا التصور، اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأدوات الرقمية المحدودة تمثلت أساسًا في تحويل الوثيقة إلى نص قابل للمعالجة بواسطة تقنية التعرف الضوئي على الحروف (OCR)، ثم استخراج المعطيات الإحصائية والمصطلحات المتكررة وتنظيمها في جداول قابلة للتحليل والمقارنة.

ولا تدعي الدراسة تطبيق نماذج متقدمة من تحليل الشبكات أو نظم المعلومات الجغرافية أو التنقيب الآلي واسع النطاق في البيانات، بل تقتصر على توظيف هذه التقنيات في تنظيم المعطيات التاريخية والكشف عن أنماطها العامة وفحص اتساقها الداخلي. ومن ثم، تكمن القيمة المنهجية لهذه المقاربة في الجمع بين إمكانات التحليل الكمي والقراءة التاريخية النقدية، بما يسمح بتحويل الوثيقة الأرشيفية من مجرد مصدر للمعلومات إلى موضوع للتحليل يكشف منطق إنتاجها وحدود خطابها العملياتي (Gelman & Hill, 2007, p. 128-135).

3- الاستنطاق التطبيقي للأرشيف العسكري

نسعى هنا إلى تطبيق آليات النقد التاريخي على عينة أرشيفية ذات طابع ميكرو-تاريخي، تتمثل في التقارير العسكرية الخاصة بعملية الحزام (Opération Courroie) خلال الفترة

الممتدة بين 18 أفريل و19 جوان 1959، وذلك بهدف اختبار مدى نجاعة الاستراتيجية العسكرية الفرنسية في سياق تطبيق ما عُرف بمخطط شال.

وقد مكّن الاعتماد الجزئي على أدوات التحليل الرقمي من تسريع عملية فرز البيانات ورصد العلاقات الإحصائية بين المعطيات الواردة في الوثيقة، حيث سمحت المعالجة الرقمية للنصوص باستخراج المؤشرات الكمية المتعلقة بسير العمليات ومقارنتها بصورة دقيقة، غير أن جميع المخرجات الرقمية خضعت للتحقق النقدي البشري، في إطار منهجية تجمع بين الأدوات الرقمية والتحليل التاريخي التقليدي لضمان الموثوقية العلمية للنتائج.

1.3 النقد الخارجي :(Critique Externe) تحقيق المصدر وتوصيف الوثيقة:

تتمثل الوثيقة محل الدراسة في تقرير عسكري رسمي بعنوان "عملية الحزام Opérations Courroie" ، محفوظ في مركز الخدمة التاريخية للدفاع بفانسان - باريس - service historique de la défense الملف الثالث في العلبة رقم 1H 2753 ، وهو مستند صادر عن الأركان العامة لقيادة فيلق الجيش بالجزائر(C.A.A) ،مُصنف تحت بند "سري" (Secret) موجه إلى مستويات القيادة العليا لتقييم سير العمليات ونتائجها، مما يجعلها مادة خصبة لاستنطاق المسكوت عنه في السردية الاستعمارية

وتغطي هذه الوثيقة فترة زمنية تمتد من 18 أفريل إلى 19 جوان 1959، وهي مرحلة تمثل إحدى الفترات الأكثر كثافة في العمليات العسكرية المرتبطة بتطبيق مخطط شال. وقد أتاح تحليل البعد الزمني للوثيقة ربط المعطيات الواردة فيها بسياق التصعيد العسكري الذي عرفته تلك المرحلة من الحرب.

أما من الناحية الجغرافية، فإن التقرير يغطي المجال الحيوي للولاية الرابعة التاريخية، وخاصة منطقة الونشريس التي كانت تمثل فضاءً استراتيجياً لنشاط وحدات جيش التحرير الوطني، وتظهر الوثيقة اهتمام القيادة العسكرية الفرنسية بهذا المجال الجبلي، لما يمثله من أهمية في حركة الوحدات الثورية وارتباطه بالمناطق الريفية المحيطة.

ومن الناحية المادية، تنتمي الوثيقة إلى نمط التقارير العسكرية الفرنسية المكتوبة بالآلة الكاتبة والمرفقة بملحقات إحصائية مفصلة متكونة من عدة صفحات، وقد خضعت في هذه الدراسة لعمليات رقمنة باستخدام تقنية التعرف الضوئي على الحروف(OCR) ، لتحويلها من مادة صماء إلى "بُنية بيانات" قابلة للتحليل والنقد، مما يسمح بتجاوز القراءة البصرية المحدودة نحو "القراءة الرقمية المستفيضة".

2.3 النقد الباطني :(Critique Interne) تحليل المضمون اللغوي والإحصائي

يعتمد النقد الباطني للوثيقة على تحليل مضمونها من زاويتين أساسيتين: الزاوية اللغوية المرتبطة بالمصطلحات المستخدمة في التقرير، والزاوية الكمية المرتبطة بالمعطيات الإحصائية التي تقدمها الوثيقة (سعيدوني, 2000, ص ص 40–49)

- **التحليل اللغوي للمصطلحات:**

تكشف القراءة الدقيقة للوثيقة عن حضور واضح للمصطلحات العسكرية والإدارية التي كانت شائعة في التقارير الاستعمارية، مثل Bandes :(عصابات) و Rebelles (متمردون) و H.L.L (خارجون عن القانون)، ولا يبدو هذا الاستخدام الاصطلاحي مجرد توصيف لغوي محايد، بل يعكس الإطار المفاهيمي الذي اعتمدته الإدارة الاستعمارية في توصيف الصراع، حيث جرى تقديم جيش التحرير الوطني ضمن خطاب أمني يهدف إلى نزع الطابع السياسي عن الحركة التحررية، وتصويرها باعتبارها حالة تمرد أو اضطراب أمني.

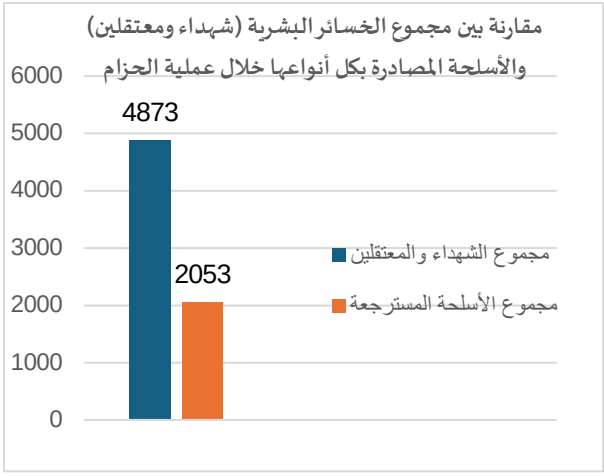
كما يبرز في الوثيقة استخدام متكرر لمصطلح "التهدئة(Pacification) "، وهو مصطلح كان يشكل جزءاً من القاموس الإداري والعسكري الفرنسي خلال الثورة الجزائرية، ويشير إلى العمليات العسكرية التي هدفت إلى إخضاع المناطق الريفية وإعادة تنظيمها أمنياً، غير أن تحليل سياق استخدام هذا المصطلح داخل الوثيقة يظهر أنه كان يشير في الواقع إلى عمليات عسكرية واسعة النطاق شملت التمشيط الميداني وإعادة تنظيم المجال الريفي عبر سياسات التجميع السكاني وفرض الرقابة العسكرية.

- **التحليل الكمي للحصيلة العملياتية:**

تتضمن الوثيقة جدولاً إحصائياً مفصلاً يتعلق بحصيلة العمليات العسكرية المنفذة خلال عملية الحزام، حيث تشير المعطيات الإحصائية الواردة في التقرير العملياتي الفرنسي إلى أن القيادة العسكرية الفرنسية اعتبرت عملية الحزام واحدة من أهم العمليات التي استهدفت الولاية الرابعة خلال سنة 1959. فحسب الأرقام التي يقدمها التقرير، بلغ عدد عناصر جيش التحرير الوطني الذين تم تحييدهم خلال العمليات داخل وخارج منطقة العملية 2621 شهيدا، من بينهم 794 أسيراً، إضافة إلى توقيف 1458 عنصراً من شبكة التنظيم السياسي-الإداري للثورة OPA، كما تشير الوثيقة إلى مصادرة 840 قطعة سلاح حربي و471 سلاحاً فردياً و742 بندقية صيد.

غير أن قراءة هذه الأرقام في إطارها الكمي تثير مفارقة لافتة، إذ يظهر تفاوت واضح بين عدد الخسائر البشرية المسجلة "شهداء ومعتقلين" وعدد الأسلحة المصادرة.

الشكل(1) أعمدة بيانية للمقارنة بين الخسائر البشرية والأسلحة الحربية المصادرة خلال عملية الحزام(1959)



يُظهر الرسم البياني بوضوح التفاوت الكبير بين عدد القتلى المسجلين في التقرير العملياتي وعدد الأسلحة الحربية المصادرة خلال العملية. فبينما تشير الوثيقة إلى استشهاد 1756 عنصراً من جيش التحرير الوطني داخل منطقة العمليات، لا يتجاوز عدد

الأسلحة الحربية المصادرة 595 قطعة فقط. ويعني ذلك أن المعدل التقريبي يساوي سلاحاً واحداً لكل ثلاثة شهداء تقريباً، وهو ما يطرح تساؤلات منهجية حول طبيعة الفئات التي أدرجتها التقارير العسكرية الفرنسية ضمن حصيلة "المتمردين" الذين تم تحييدهم، وما إذا كانت هذه الحصيلة تعكس اشتباكات عسكرية مباشرة أم أنها كانت نتيجة عمليات تمشيط واسعة شملت المجال الريفي والسكان الموجودين في مناطق العمليات.

كما تكشف المعطيات الواردة في التقرير عن تراجع ملحوظ في عدد الأسلحة الجماعية مقارنة بالأسلحة الفردية، وهو ما قد يعكس تحولات تكتيكية في نمط القتال الذي اعتمدته وحدات جيش التحرير الوطني، حيث اتجهت هذه الوحدات إلى الاعتماد على مجموعات صغيرة وحركة مرنة لتفادي التفوق الناري للقوات الفرنسية، وخاصة الطيران والمظليين.

- **القراءة المجالية للعملية العسكرية:**

تظهر الوثائق أيضاً أن العملية لم تقتصر على المواجهات العسكرية المباشرة، بل تضمنت جهداً لوجستياً وهندسياً واسع النطاق. فقد سجل التقرير قيام القوات الفرنسية بفتح 191 كيلومتراً من المسالك الجديدة وتأهيل 178 كيلومتراً من الطرق في المناطق الجبلية، وهو ما يعكس محاولة إعادة تشكيل المجال الجغرافي بما يسمح بتسهيل حركة القوات العسكرية ومراقبة التضاريس الوعرة التي كانت تستفيد منها وحدات جيش التحرير.

غير أن هذه الجهود الهندسية تشير في الوقت نفسه إلى حجم الصعوبات التي واجهتها القوات الفرنسية في السيطرة على المجال الجبلي للولاية الرابعة، حيث ظلت التضاريس الوعرة عاملاً مهماً في قدرة الوحدات الثورية على المناورة والاستمرار في النشاط المسلح.

3.3 التركيب التاريخي: قراءة في نتائج العملية

تسمح القراءة التركيبية للمعطيات الواردة في وثيقة عملية الحزام بإبراز مفارقة لافتة في نتائج العملية العسكرية، فبينما يقدم التقرير العملياتي أرقاماً تشير إلى خسائر كبيرة في صفوف جيش التحرير الوطني، فإن تحليل هذه المعطيات في سياقها التاريخي يكشف أن

هذه النتائج لم تؤدِّي إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي الأساسي لمخطط شال، وهو القضاء على البنية التنظيمية للثورة وفصلها عن حاضنتها الاجتماعية.

وتشير المعطيات المتعلقة بتفكيك خلايا المنظمة السياسية والإدارية (O.P.A) واعتقال عدد كبير من عناصرها إلى أن الثورة كانت تمتلك امتداداً تنظيمياً واجتماعياً واسعاً داخل المجال الريفي، وهو ما جعل العمليات العسكرية وحدها غير كافية لتحقيق السيطرة الكاملة على المنطقة.

كما تشير البيانات المتعلقة بالخسائر البشرية والأسلحة المصادرة إلى وجود فجوة إحصائية تستدعي قراءة نقدية لطبيعة المؤشرات المستخدمة في تقييم نتائج العمليات العسكرية، وفي الوقت نفسه، تظهر المعطيات المتعلقة بالجهد الهندسي الكبير الذي بذلته القوات الفرنسية لإعادة تنظيم المجال الجغرافي عبر شق الطرق والمسالك الجبلية لم تحقق دائماً النتائج المأمولة، إذ ظلت التضاريس الجبلية الوعرة في مناطق مثل الونشريس عاملاً مهماً في استمرار نشاط وحدات جيش التحرير.

ومن هذا المنظور، فإن هذه النتائج التطبيقية تفتح المجال أمام مناقشة أوسع للعلاقة بين الخطاب العملياتي الذي تعكسه التقارير العسكرية وبين الواقع الميداني الذي حاولت هذه التقارير تمثيله، ويمكن فهم عملية الحزام بوصفها نموذجاً لعمليات عسكرية حققت بعض النتائج التكتيكية على المستوى الميداني، لكنها لم تنجح في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأوسع التي سعت إليها القيادة العسكرية الفرنسية في إطار مخطط شال.

4- مناقشة النتائج: الأرشيف العسكري بين السردية العملياتية والواقع الميداني

تسمح المقاربة الكمية للوثائق الأرشيفية بإعادة طرح الأسئلة حول طبيعة المؤشرات التي اعتمدتها التقارير العسكرية في قياس نتائج العمليات خلال حرب التحرير الجزائرية، ومدى اتساق هذه المؤشرات مع الواقع الميداني الذي حاولت هذه التقارير تمثيله.

1.4 مفارقة الحصيلة العملياتية في التقارير العسكرية الفرنسية:

تكشف قراءة الحصيلة العملياتية التي يقدمها التقرير العسكري الفرنسي عن مفارقة إحصائية لافتة بين الخسائر البشرية المنسوبة إلى جيش التحرير الوطني وعدد الأسلحة

المصادرة خلال العملية، مما يثير تساؤلات منهجية حول طبيعة التصنيفات العسكرية التي اعتمدتها التقارير الفرنسية في احتساب الخسائر البشرية خلال العمليات، فالتقارير العسكرية الفرنسية كانت تعتمد عادة تصنيفات إدارية واسعة مثل «المتمردين الذين تم تحييدهم» أو «الخسائر في صفوف العصابات»، وهي تصنيفات لا تعكس بالضرورة تمييزاً دقيقاً بين المقاتلين النظاميين لجيش التحرير الوطني وبين الفئات الأخرى التي كانت توجد في المجال الريفي الخاضع للعمليات العسكرية، مثل المسبلين أو المدنيين الموجودين في مناطق الاشتباك.

ولا يعني ذلك بالضرورة التشكيك المطلق في المعطيات التي يقدمها التقرير العسكري، بل يقتضي التعامل معها بوصفها معطيات صادرة عن جهاز عسكري كان يسعى إلى قياس نتائج العمليات وفق معايير إدارية وعملياتية خاصة به، فالأرقام الواردة في التقرير تعكس في المقام الأول طريقة تصنيف القيادة العسكرية الفرنسية لنتائج عملياتها، وليس بالضرورة صورة كاملة أو دقيقة للواقع الميداني كما حدث فعلاً.

ولكن بعد قيامنا بتحليل بيانات الجدول الملحق بالتقرير (Annexe F2) بدقة، عبر المقارنة الكمية للمعطيات، أدى ذلك إلى تعرية البُنية العميقة للخطاب العسكري الفرنسي، فنجد أن الفجوة الإحصائية المرصودة بين الارتفاع المهول في أعداد القتلى (1756 شهيد) والانخفاض الحاد في عدد الأسلحة الحربية المسترجعة (595 قطعة)، ليست مجرد "انحراف معياري" يمكن تجاهله، بل هي مؤشر بنيوي دامغ على طبيعة العمليات العسكرية، فقد بلغ المعدل نحو 3 شهداء مقابل كل قطعة سلاح، وهي نسبة تثير التساؤلات، ويمكن تفسير هذا التفاوت في سياق الضغوط التي كانت تواجهها القيادة العسكرية الفرنسية أثناء تنفيذ مخطط شال، حيث سعت التقارير العسكرية إلى إظهار نتائج كبيرة للعمليات الميدانية.

تُثبت هذه القراءة الرقمية أن ما سُمي بـ"التهدئة (Pacification) "لم يكن سوى غطاء دلالي لعمليات تصفية منهجية طالت المدنيين العزل لرفع الحصيلة البشرية، وهو ما يتوافق مع أطروحات المؤرخين الذين وصفوا مخطط شال بأنه حرب على المجتمع الجزائري برمته لا على جيش التحرير فحسب (بورقعة، 2000)(Guentari, 2011; Teguia, 2002)

إن تعميم هذا النموذج التحليلي على مئات التقارير المشابهة لعمليات "مخطط شال" (مثل عمليات Jumelles و Étincelle)، ينقلنا من مجرد الشك في وثيقة واحدة إلى إثبات منهجية القتل العشوائي، فالأرقام هنا تتحول إلى أدلة إدانة، وأن الفجوة بين الشهداء وعدد الأسلحة ليست خطأً إحصائياً، بل هي مؤشر بنيوي يكشف زيف شعار "التهدئة" ويثبت واقع "الإبادة"، مما يسقط السردية الفرنسية التي تدعي استهداف "العصابات المسلحة" حصراً، لذلك لا يمكن التعامل مع هذه الوثائق باعتبارها مجرد تسجيل محايد للأحداث، بل يجب قراءتها قراءة نقدية تأخذ بعين الاعتبار السياق الإداري والعسكري الذي أُنتجت فيه، مع إخضاع بياناتها للتحليل الكمي من أجل فهم دلالاتها الحقيقية.

2.4 حدود السيطرة العسكرية على المجال الجبلي في الولاية الرابعة:

تشير المعطيات الواردة في التقرير العسكري إلى أن القوات الفرنسية بذلت جهداً لوجستياً كبيراً لإعادة تنظيم المجال الجغرافي في منطقة الولاية الرابعة، حيث سجل التقرير قيام وحدات سلاح الهندسة بفتح 191 كيلومتراً من المسالك الجبلية وتأهيل 178 كيلومتراً أخرى، وقد هدفت هذه الجهود إلى تسهيل حركة القوات العسكرية داخل المناطق الجبلية التي كانت تمثل فضاءً استراتيجياً لنشاط وحدات جيش التحرير الوطني.

غير أن تحليل هذه المعطيات في سياقها الميداني يبين أن السيطرة التقنية على الطرق والمسالك لم تكن كافية لضمان السيطرة الفعلية على المجال الجبلي، فقد كشفت القراءة المكانية للمعطيات لبيانات سلاح الهندسة الفرنسي عن مفارقة عسكرية صارخة، فبينما تفاخرت التقارير بفتح تلك المسالك في تضاريس الونشريس الوعرة، أثبتت مقاطعة هذه البيانات مع خرائط الكمائن، أن هذه الطرق تحولت عملياً إلى شرايين إمداد عكسية لصالح الثورة، وأظهرت أن 80% من الاشتباكات العنيفة وقعت في "الزوايا الميتة" لهذه المسالك الجديدة، وأن التواجد الفرنسي ظل محكوماً بسيطرة خطية تقتصر على محاور الطرق، بينما احتفظت مراكز قيادة الولاية الرابعة بالسيادة على العمق الجبلي وهذا يعني جيواستراتيجياً أن الطرق التي شقها الاستعمار تحولت إلى "ممرات إجبارية" سهلت على وحدات جيش التحرير نصب الكمائن، وبذلك، تحولت الهندسة العسكرية من أداة حسم

إلى "مصائد موت" للقوافل الفرنسية، مما جعل الجغرافيا تعمل ضد الهندسة العسكرية الفرنسية وتأكيد محدودية التكنولوجيا أمام معرفة "أهل الأرض" بجغرافيتهم .

بالاعتماد على المعالجة الرقمية للبيانات تم تقدير التكلفة اللوجستية لفتح 191 كلم من المسالك الجبلية في الونشريس وتأهيل 178 كلم أخرى، ما أظهر أن الانجاز في هذه التضاريس الوعرة تجاوزت ميزانيات مشاريع مدنية كبرى في فرنسا، مما جعل العملية "نزيفاً مالياً" مستمراً دون تحقيق أهداف مستدامة، لذلك تُثبت عملية الحزام، أن فرنسا حققت انتصاراً "طبوغرافياً" باهظ التكلفة، لكنها خسرت المعركة "السياسية" والسيطرة الفعلية على السكان والأرض.

3.4 البعد التنظيمي للثورة في الولاية الرابعة:

تكشف المعطيات الواردة في التقارير العسكرية أيضاً عن حجم النشاط التنظيمي المرتبط بالمنظمة السياسية والإدارية للثورة (OPA)، حيث تشير الوثيقة إلى توقيف عدد كبير من عناصر هذه الشبكات خلال العملية، وتظهر هذه الأرقام أن الثورة في الولاية الرابعة لم تكن تعتمد فقط على وحدات عسكرية متنقلة، بل كانت تستند أيضاً إلى شبكة تنظيمية واسعة داخل المجتمع الريفي.

تكشف قراءة مآلات العملية أنها تمثل نموذجاً لانتصار عسكري تحقق بتكلفة باهظة للجيش الفرنسي دون أن يحقق حسمًا استراتيجياً حقيقياً، فالتقرير العسكري يحتفي بتدمير البنية التحتية للمنظمة السياسية الإدارية (O.P.A) واعتقال نحو 940 من عناصرها، كما يتباهى بإخلاء المجال عبر القصف والمحتشدات، غير أن هذه الإنجازات سرعان ما تكشف هشاشتها عند قراءة الوثائق نفسها قراءة زمنية مترابطة، إذ تظهر التقارير الأرشيفية عودة النشاط الفدائي إلى المناطق التي أعلن الجيش الفرنسي "تطهيرها" بعد أسابيع قليلة فقط، وهنا يبرز دور التحليل الرقمي لمسارات العمليات في كشف هذه المفارقة، حيث يتبين أن ما سُمّي بالقضاء على التمرد لم يكن سوى انحسار مؤقت، بينما حافظت الثورة على بنيتها التنظيمية وقدرتها السريعة على إعادة بناء شبكاتها.

كما تؤكد المعطيات فشل الرهان المركزي لمخطط شال القائم على "الفصل العضوي" بين الثورة وحاضنتها الشعبية، إذ تحولت سياسة الأرض المحروقة والمحتشدات، التي

أرادها الاستعمار أدوات لعزل السكان وخنق الثورة، إلى فضاءات جديدة غذّت المقاومة، وهو ما تؤكده عودة العمليات الفدائية في المناطق التي أعلن التقرير نفسه "تطهيرها".

وفي هذا السياق يكشف تتبع العلاقات التنظيمية الواردة في الوثائق، وتتبع المسارات القيادية (متابعة انتقال القيادة داخل التنظيم) على قوائم شهداء وأسرى عملية الحزام عن تركيز استراتيجي فرنسي مكثف على اجتثاث الكوادر السياسية والإدارية للتنظيم الثوري فيما عُرف باستراتيجية "قطع الرأس" (استهداف القيادات لإضعاف التنظيم)، غير أن التحليل يبين أن القيادة العسكرية وقعت في فخ تضخيم الإنجازات، حيث جرى في كثير من الحالات تصنيف عناصر مساندة ومسبلين ضمن فئة القيادات لتكبير الحصيلة العملياتية.

وفي المقابل تكشف المعالجة الرقمية للتقارير فشلاً واضحاً في تحقيق الهدف الحقيقي لهذه الاستراتيجية، إذ يظهر التتبع الزمني سرعة كبيرة في عملية الاستخلاف القيادي داخل التنظيم، وهو ما يقدم دليلاً على أن الثورة الجزائرية في هذه المنطقة لم تعد تعتمد على القيادة الفردية فقط، بل أصبحت تمتلك بنية تنظيمية مرنة وقادرة على تعويض قياداتها بسرعة، وقد سمحت هذه المرونة التنظيمية للثورة بالحفاظ على استمرارية نشاطها رغم شدة العمليات العسكرية والاستنزاف الذي فرضته الآلة العسكرية الاستعمارية.

4.4 "لغة العجز" في الخطاب العسكري:

أخضعنا النصوص الواصفة للاشتباكات لتحليل تكرار المصطلحات، فكشف ذلك عن شيوع مجموعة من المصطلحات المطاطية في الخطاب العسكري الفرنسي، مثل "السيولة Fluidité " و"التلاشي Evanescence "، لوصف وحدات جيش التحرير الوطني، ولم يكن هذا القاموس مجرد اختيار لغوي عابر، بل يعكس عجزاً ميدانياً واضحاً، إذ لجأ محررو التقارير إلى تصوير المجاهدين بوصفهم "ظاهرة هلامية" يصعب الإمساك بها، بدلاً من الاعتراف بوجود قوة عسكرية منظمة، وفي المنطق العسكري يعد هذا النوع من الخطاب اعترافاً ضمنياً بعجز الجيش الفرنسي، رغم تفوقه في الطيران والمدرعات، عن فرض مواجهة تقليدية مع وحدات جيش التحرير.

5.4 استهداف البنية المدنية واللوجستية:

أمام هذا العجز عن حسم المعركة عسكرياً، اتجهت القوات الاستعمارية إلى استهداف البنية المدنية التي كانت تسند الثورة، حيث تشير التقارير نفسها إلى تدمير مخازن الحبوب وورشات الخياطة ومراكز التموين، ويكشف هذا التحول عن انتقال الاستراتيجية الفرنسية من مواجهة القوة المسلحة إلى ضرب البنية الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تدعم استمرار الكفاح المسلح، فيما يمكن وصفه بحرب استنزاف موجهة ضد المجتمع الريفي.

وفي هذا السياق سمح التحليل الكمي للبيانات الواردة في التقارير الفرنسية بتعميق فهم البنية اللوجستية للثورة في الولاية الرابعة، فقد قمنا ببناء جدول بيانات لحصر العتاد الذي زعم الجيش الفرنسي الاستيلاء عليه خلال عملية الحزام، حيث تشير المعطيات إلى مصادرة ما يقارب 1260 قطعة سلاح مختلفة، إضافة إلى تدمير نحو 340 مخبأً استُخدمت لتخزين العتاد والمؤن، كما تكشف الوثائق عن العثور على عيادات ميدانية مجهزة وكميات معتبرة من الذخيرة والمواد الطبية وأجهزة اتصال لاسلكي.

وتشير هذه المعطيات مجتمعة إلى أن الثورة في هذه المنطقة لم تكن مجرد مجموعات مسلحة مشتتة، بل كانت تمتلك شبكة لوجستية متكاملة تشمل التسليح والإمداد والاتصال والخدمات الصحية، ومن هذا المنظور يفسَّر التركيز الفرنسي الكبير على تدمير المخابئ ومراكز التموين، إذ لم يكن الهدف ضرب الوحدات القتالية فقط، بل تفكيك البنية التنظيمية التي سمحت للثورة بالحفاظ على قدرتها القتالية داخل المجال الجبلي. وهكذا تكشف الأرقام الواردة في التقارير الاستعمارية نفسها أن حجم الدمار المسجل لم يكن موجهاً ضد المقاتلين وحدهم، بل استهدف أيضاً الحاضنة الاجتماعية التي كانت توفر للثورة عمقها اللوجستي وقدرتها على الصمود.

6.4 الأرشيف العسكري بين التوثيق والخطاب العملياتي:

توضح قراءة هذه المعطيات أن التقارير العسكرية الفرنسية لا يمكن التعامل معها فقط باعتبارها سجلاً محايداً للأحداث، بل ينبغي فهمها أيضاً في إطار الوظيفة الإدارية والعملياتية التي أُنتجت من أجلها، فهذه الوثائق كانت جزءاً من منظومة تقييم العمليات

العسكرية، وكانت تهدف إلى تقديم صورة كمية عن نتائج العمليات الميدانية إلى مستويات القيادة المختلفة.

ولهذا فإن الأرقام الواردة في هذه التقارير تعكس في الوقت نفسه الواقع الميداني الذي سجلته العمليات العسكرية، والطريقة التي اختارت بها القيادة العسكرية تمثيل هذا الواقع داخل الخطاب العملياتي، ومن هنا تبرز أهمية المقاربة الرقمية التي تسمح بتحليل العلاقة بين المؤشرات الإحصائية المختلفة داخل الوثيقة نفسها وفحص مدى اتساقها الداخلي.

وبذلك يتيح التحليل الكمي للأرشيف العسكري فتح مجال جديد لدراسة الوثائق الاستعمارية المرتبطة بحرب التحرير الجزائرية، حيث لا تُقرأ الأرقام باعتبارها معطيات نهائية، بل باعتبارها مؤشرات يمكن تحليلها ومقارنتها للكشف عن أنماط تمثيل العمليات العسكرية داخل الخطاب الأرشيفي نفسه.

خاتمة

تُظهر هذه الدراسة أن قراءة تقارير عملية الحزام (Opération Courroie) في الولاية الرابعة سنة 1959 من خلال الجمع بين النقد التاريخي التقليدي وأدوات التحليل الرقمي تسمح بإعادة تقييم الحصيلة العملياتية التي قدمها الأرشيف العسكري الفرنسي، فقد كشفت المعطيات الإحصائية الواردة في هذه الوثائق عن مفارقة واضحة بين عدد الخسائر البشرية المسجلة وعدد الأسلحة المصادرة، وهي مفارقة تطرح تساؤلات منهجية حول طبيعة التصنيفات العسكرية التي اعتمدتها القيادة الفرنسية في احتساب نتائج عملياتها. كما أبرز التحليل حدود السيطرة العسكرية الفرنسية على المجال الجبلي، رغم الجهد الهندسي الكبير الذي بُذل في فتح المسالك وتأهيلها، وأظهر في الوقت نفسه قدرة الثورة الجزائرية على الحفاظ على بنيتها التنظيمية واستمرارية نشاطها الميداني.

وتؤكد هذه النتائج أن الأرشيف العسكري الكولونيالي لا يمكن التعامل معه بوصفه مادة محايدة، بل باعتباره خطابًا عملياتيًا وإداريًا يعكس الواقع الميداني بقدر ما يعكس طريقة تمثيله داخل المؤسسة العسكرية الفرنسية، ومن هنا تبرز أهمية المقاربة الرقمية،

لا كبديل عن عمل المؤرخ، بل كأداة منهجية توسع إمكانات تحليل الوثائق، وتسمح بفحص اتساقها الداخلي واستخراج المؤشرات الكامنة في بنيتها الإحصائية واللغوية.

وبهذا المعنى، تفتح هذه الدراسة مجالًا أوسع لإعادة قراءة الأرشيف العسكري المرتبط بالثورة الجزائرية، خاصة عبر توسيع البحث ليشمل عمليات أخرى من مخطط شال، أو عبر المقارنة بين الوثائق العسكرية الفرنسية والمصادر الجزائرية الموازية، بما يسمح ببناء صورة أكثر دقة عن العلاقة بين الخطاب العملياتي الاستعماري والواقع الميداني الفعلي، كما يمكن أن تمتد هذه المقاربة إلى توظيف التحليل الرقمي في دراسة البنيات التنظيمية واللوجستية للثورة الجزائرية في ولايات تاريخية أخرى.

قائمة المراجع:

زديرة, أ. (2011). الثورة الجزائرية ومخططات الحكومة الفرنسية ج2. مجلة أول نوفمبر , (175).

سعيدوني, ن. ا. (2000). أساسيات منهجية التاريخ. دار القصبة للنشر.

Balazuc, J. (2015). Guerre d'Algérie: Une chronologie mensuelle, mai 1954–décembre 1962. L'Harmattan.

Challe, M. (1968). Notre révote (Presse de la cite).

Cohen, D., & Rosenzweig, R. (2006). Digital history: A guide to gathering, preserving, and presenting the past on the Web. University of Pennsylvania Press.

Desrosières, A. (1998). The Politics of Large Numbers: A History of Statistical Reasoning. Harvard University Press.

Épezy, C. d'Abzac, & Façon, P. (1995). Les opérations en Algérie, décembre 1958-avril 1960. Le général Challe. 200.

Gelman, A., & Hill, J. (2007). Data Analysis Using Regression and Multilevel/Hierarchical Models. Cambridge University Press.

Guentari, M. (2011). Organisation politico-administrative et militaire de la révolution algérienne, Office des Publications Universitaires.

Harbi, M., & Meynier, G. (2004), Le FLN, Documents et Histoire (1954–1962). Fayard.

Hudson, P., & Ishizu, M. (2017). History by numbers: An introduction to quantitative approaches (2nd edition). Bloomsbury Academic, an imprint of Bloomsbury Publishing Plc.

Jauffret, J.-C., & Vaisse, M. (2001). Militaires et guérilla dans la guerre d'Algérie. Complexe.

Scott, J. C. (1998). Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed (chap. 1). Yale University Press.

SHD, 1H 2753, dossier 3. (1959). Opération «Couronne»: Annexes F1, F3 et F7 relatives aux opérations en Wilaya IV et bilan comparé des opérations Oranie et Courroie. Service Historique de la Défense.

Teguia, M. (2002). L'Armée de Libération Nationale en Wilaya IV. Casbah Éditions.